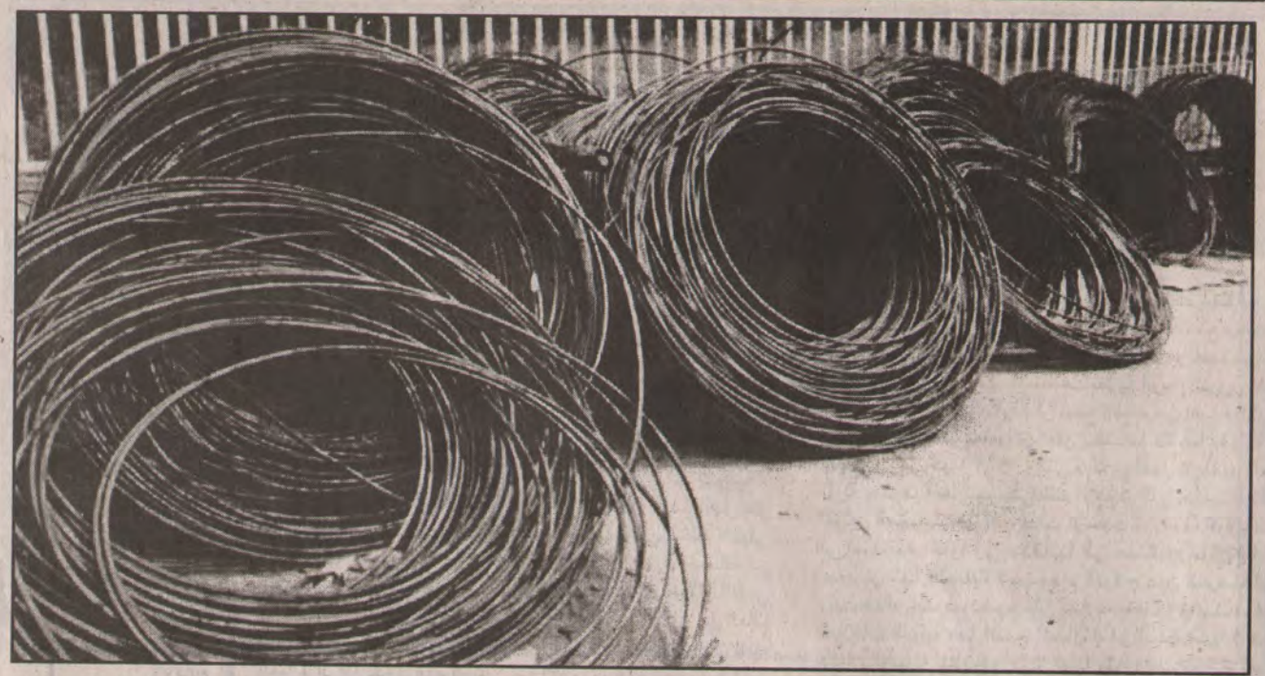

رشيد محمد رشيد

يواصل اباطرة حديد التسليح تحدياتهم الصارخة والمستفزة لقرار المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة الخاص بفرض رسوم على صادرات الحديد تصل الى ١٦٠ جنيها و٦٥ جنيها على كل طن اسمنت وبدلا من ان يؤدى قرار المهندس رشيد الى انخفاض الاسعار وضرب اباطرة مواد البناء فى مقتل إلا ان الايام الاخيرة شهدت ارتفاعا جنونيا فى الاسعار وصل الى ١٥٠ جنيها فى طن الحديد ليصل الى ٣٦٠٠ جنيه للجملة و٣٧٠٠ جنيه للتجزئة وهى ارقام فلكية غير مسبوقة.

ومنذ صدور قرار المهندس رشيد قامت مافيا مواد البناء بتعطيش السوق وذلك بخفض الكميات المطروحة من الحديد والاسمنت واوقفت التعاقد على اى كميات مسبقة لتجار التجزئة بهدف احداث هزة فى سوق العقارات بعد ان قام اصحاب المصانع ببيع المخزون بالاسعار المخفضة خلال الاسبوعين الماضيين.

قرار وزير التجارة بفرض رسوم الصادر على الحديد والاسمنت لم تشفع لعودة الاستقرار لاسعار مواد البناء وللاسف الشديد فقد حدث تحالف الشيطان بين منتجى الحديد وتجار الجملة الذين لا يزيد عددهم على ١٥ تاجرا لاحتكار تجارة الحديد وتوجيه ضربة قاسمة لقرار المهندس رشيد الخاص بفرض رسوم صادرات على مواد البناء.لماذا لم تنخفض اسعار الحديد والاسمنت بعد قرار رشيد؟ وما الاعيب مافيا تجارة مواد البناء للسيطرة على السوق؟

السطور القادمة تجيب على هذه التساؤلات.

تعطيش السوق لضرب قرارات رشيد

مافيا الحديد فوق القانون

١٥٠ جنيها ارتفاع مفاجئ فى سعر الطن والمصانع تلغى التعاقدات لأجل غير مسمى

من جانبه اكد سيد ابوالقمصان - مستشار وزارة التجارة - ان الوزارة اتفقت على سعر محدد مع منتجى الحديد والمقدر بـ ٣٢٥٠ جنيها وهذا يسبب خسائر لمصانع الحديد وارجع ذلك الى اتفاع سعر الخام «البليت» المستورد والذى يتم استخدامه فى صناعة حديد التسليح وارتفاع اسعار الحديد يعود الى العشوائية الموجودة فى السوق والمتمثلة فى قيام التجار برفع الاسعار الى ٣٨٠٠ جنيه للطن مشيرا الى ان الحل الامثل لضبط الاسعار هو انشاء مصانع للحديد الاسفنجى على غرار مصنع الدخيلة حيث لا تحتاج تلك الصناعة الى استيراد «البليت» وانما تحتاج لخام اوكسيد الحديد والذى يتميز بثبات سعره عالميا وبالنسبة لارتفاع الاسمنت فان هذا يرجع الى تحكم شركات عالمية فى الاسواق مؤكدا ان السعر المحلى للطن والذى اتفقت عليه الوزارة مع منتجى الاسمنت والمقدر بـ ٣٣٠ جنيها يعد عادلا واقل بكثير من سعر الطن بالاسواق العالمية موضحا ان الهدوء سيعود للاسواق فى عام ٢٠٠٨ لقيام بعض الدول العربية بانتاج الاسمنت مما سيقلل الاحتكار.

ابعاد القضية تكشف ان هناك مخططا منظما من جانب مافيا الاحتكار لرفع اسعار حديد التسليح والاسمنت خاصة ان الاسعار شهدت خلال الفترة الاخيرة تذبذبا فى الاسعار لدرجة انه فى فبراير الماضى كان سعر طن حديد عز الدخيلة ٣٢٤٠ جنيها شاملة ضريبة المبيعات وواصلت الزيادة حتى وصلت الى ٣٦٥٠ جنيها ثم رفع الموزعون سعر حديد الدخيلة الى ٣٧٠٠ جنيه وصل فى النهاية الى المستهلك بـ ٣٨٠٠ جنيه سعر الطن رغم ان الموزعين استلموه نهاية فبراير بـ ٣٢٤٠ جنيها محققين لانفسهم زيادة ٥٦٠ جنيها فى الطن لدرجة ان الموزعين يرفضون اخراج فواتير بالبيع لزيادة ارباحهم.

تخبط

يقول الدكتور محمد عبدالباقى ابراهيم - الاستاذ مساعد بكلية الهندسة جامعة عين شمس - ان حديد التسليح والاسمنت من العناصر الاساسية والهامة لمشروعات التنمية العمرانية سواء للقطاع الخاص او للدولة كما تعتبر المشروعات العمرانية هى قاطرة التنمية العمرانية للدولة لذلك فان كلا من الحديد والاسمنت يعتبران من المواد الاستراتيجية والحيوية والواجب التعامل معها بحرص آخذين فى الاعتبار مصلحة المجتمع والوطن اولا ولكن ما شهدته مصر فى الاونة الاخيرة من تخبط فى القرارات دون وجود استراتيجية واضحة للدولة لحماية مصالح المجتمع والوطن كل ذلك ادى الى وجود احتكار لمصلحة فئة معينة تمتلك المصانع وادوات الانتاج وفى نفس الوقت تمتلك السلطة واصدار التشريعات والقرارات التى تخدم المصالح الشخصية على حساب مصالح الوطن والمواطن وبالتالى من الواجب الفصل بين ملكية ادوات الانتاج وبين من يتخذ القرارات ويشرع القوانين حتى تكون رقابة فعالة وتقييم اوضاع السوق بصورة محايدة.

انعكاسات سلبية

ويرى د. محمد عبدالباقى ابراهيم ان احتكار البعض لانتاج الحديد سيؤدى لانعكاسات سلبية لان الدولة حين تركت الامور مسيسة دون مراعاة مصالح الوطن فان كل ذلك ادى الى تذبذب وارتفاع فى اسعار الخامات الامر الذى انعكس بالسلب على زيادة تكاليف اعمال البناء والتشييد واثر ذلك بالسلب على الموازنة العامة للدولة.

ويؤكد د. محمد عبدالباقى ابراهيم ان التصدى لهذه المشكلة يتطلب من الدولة العمل على ايجاد اليات تحكم السوق وان يتم استيراد تلك الخامات دون فرض رسوم اغراق عليها لتكون المنافسة عادلة فى السوق المحلى وحتى يستفيد المستهلك من القطاع العام او الخاص بالميزات التنافسية التى قد توجد فى السوق الخارجى مقارنة بالمنتج المحلى وللاسف لا توجد اى صناعات وطنية وكلها صناعات خاصة وهذه الصناعات يجب ان تعامل فى ظل اليات السوق بهدف تحسين جودتها وادائها حفاظا على اسواقها وعدم التاثير على اسعار شقق محدودى الدخل والاسكان الشعبى التى ستزيد بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و٢٠٪ فضلا عن الاضرار بالكثير من شركات المقاولات.

محمد عبد الباقى

تحقيق:
عصام هادى

عبء جديد

ويرى الدكتور عبدالله عبدالعزيز - استاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة جامعة عين شمس - انه كلما زاد سعر الحديد والاسمنت فهذا يمثل عبئا جديدا على المواطن المصرى بصفة عامة وعلى تكاليف المبانى ولذلك لابد ان يحدث تدخل سريع لايجاد توازن بين مستوى المعيشة والانفاق على المبانى مؤكدا ان شركات الحديد تطبق سياسة السوق الحر فى حين اننا بلد فقير وزيادة اسعار حديد التسليح بهذا الشكل لا تحدث الا فى مصر ولذلك يجب تفعيل دور جهاز منع الاحتكار للقضاء على كافة المشاكل التى تتعلق بمواد البناء.

المبانى الحاملة

ويشير د. عبدالله عبدالعزيز الى ضرورة حل هذه المشكلة بشكل علمى واقتصادى خاصة ان البعض قام باستخدام مواسير بلاستيك فى الخرسانة بدلا من الحديد وهذه كارثة ولذلك لابد ان نعتمد على اسلوب المبانى الحاملة وخاصة بما يتعلق بالاسكان الشعبى المنخفض التكاليف الخاص بمحدودى الدخل ويجب ان نطبق نظاما انشائيا يتفق مع الحالة الاقتصادية وقد تم تجربة هذه المبانى فى سويسرا وتم بناء برج مكون من طابق بالطوب الاحمر وهذا امر معروف اما فيما يخص الحديد والاسمنت فهذه مسألة تتعلق بالامن القومى للبلاد لان السلام الاجتماعى يجب الحفاظ عليه من خلال تدخل الدولة لحماية المستهلك والحلول موجودة.. فعندما كانت اسعار الحديد والاسمنت مرتفعة فى وقت من الاوقات لجأت الدولة للاستيراد من الخارج مما ادى لاحداث توازن فى السوق خاصة ونحن نصدر بسعر اقل من المنتج المحلى وهذا احد الحلول لمنافسة الانتاج المحلى خاصة وان استمرار موجة الاحتكار لاسعار حديد التسليح والاسمنت سيؤدى الى توقف حركة الانشاءات وخاصة مبانى محدودى الدخل لن يجد المواطن البسيط مسكنا له اما المشروعات الكبرى فهى قادرة على استخدام هذه الاسعار لانها عملية استثمارية.

سياسات خاطئة

ويرى د. مجدى قرقر - استاذ الانشاءات بمعهد التخطيط العمرانى جامعة القاهرة - انه من الضرورى الفصل بين حديد التسليح والاسمنت وان كان الاثنان مكونين رئيسيين فى صناعة الخرسانة المسلحة وصناعة البناء والتشييد فما يحدث فى سوق الحديد حاليا هو نتيجة لسياسات خاطئة للحزب الحاكم الذى مكن اشخاص من احتكار سوق الحديد وبالتالى ما يحدث هو نتيجة منطقية لاحتكار السوق وسيظل تحكم الاباطرة فى سوق الحديد رغم اتخاذ الدولة كثيرا من القرارات التى تهدف للحد من الاحتكار وكانت هناك قاعدة تتعلق بانه كلما زادت اسعار الحديد يقل سعر الاسمنت وهذه القاعدة تم خرقها بعد زيادة اسعار الاسمنت وتصدير المنتج للخارج ففرض رسوم على التصدير قلل اسعار الاسمنت مؤقتا لان الشركات ملزمة بتوريد الحصص المتفق عليها من قبل مهما فرضت من رسوم جمركية عليها والانخفاض الذى حدث فى اسعار الاسمنت عقب القرار يرجع الى انه سلعة لا يمكن تخزينها لفترات طويلة.

ويحذر د. مجدى قرقر من خطورة الزيادة فى اسعار حديد التسليح والاسمنت على قطاع البناء والتشييد لان ذلك يؤدى الى تفشى ظاهرة البطالة خاصة ان هذا القطاع يعمل به ما يتراوح ما بين ١٨ و٢٠٪ من العمالة علاوة على ان زيادة الاسعار ستؤدى الى عجز المواطنين عن توفير الوحدات السكنية وبالتالى زيادة ازمة الاسكان.

ويؤكد د.قرقر ان الحل يتمثل فى كسر الاحتكار الذى يقوم به بعض الافراد لحديد التسليح بحيث يتم توزيع كمية محددة وفرض نسبة من الاسمنت داخل السوق المحلى ولا يتم تصدير اكثر من ٣٠ الى ٤٠٪ من انتاج المصانع.

الباقات البيضاء

ويؤكد المهندس محمد الاشقر - رئيس الجمعية الشعبية لحماية المستهلك - على انه لا توجد حماية للمستهلك حاليا فى ظل تحول جمعيات حماية المستهلك الى اصحاب ياقات بيضاء ويعقدون لقاءاتهم فى فنادق ٥ نجوم وبالتالى اصبحوا لا يهمهم المستهلك بقدر مصالحهم وعلاقاتهم بكافة مؤسسات الدولة.

ويضيف الاشقر ان عملية تعطيش السوق ليست وليدة اليوم ولكنها بدأت منذ عام ١٩٧٤ وهذه سياسة قائمة وابسط تعبير عنها ما حدث بالنسبة لرغيف العيش نتيجة تعطيش السوق من الدقيق والقمح وعدم زراعته بمصر رغم امكانية ذلك بهدف رفع سعره حسب رغبة الحكومة ثم يتم ايقاف التعطيش بدعوى توفير الرغيف الطباقى ثم بعد فترة وجيزة يتم التعطيش مرة اخرى ليعود رغيفا محسنا ومميزا وهذا ما يحدث تماما فى سوق الحديد والاسمنت فالمحتكرون لا يهمهم محدودى الدخل بقدر ما يعنيهم تحقيق ارباح طائلة.

ويؤكد الاشقر ان سياسة التعطيش التى تلجأ اليها مافيا الاحتكار تهدف الى زيادة اسعار حديد التسليح والاسمنت وسينعكس اثرها على محدودى الدخل واصحاب الاسكان الشعبى من خلال اتجاه اصحاب الوحدات الى رفع الاسعار الامر الذى يمثل عبئا جديدا على المواطنين فضلا عن ان هذا الاحتكار سيؤدى الى تعطل العديد من شركات المقاولات.